سجّلت زيادة سنوية بقيمة 3 مليارات دينار.. بسبب قفزة في الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 127,6٪ لتسجّل 4,86 مليارات دينار

ودائع الأجانب في البنوك تسجّل أعلى مستوياتها عند 6,75 مليارات دينار

■ 1,32 مليار دينار إجمالي ودائع الحكومات والمؤسسات العامة الأجنبية بالبنوك ■ 80٪ من الودائع تتركز في ودائع «القطاع الخاص» بقيمة 5,43 مليارات دينار

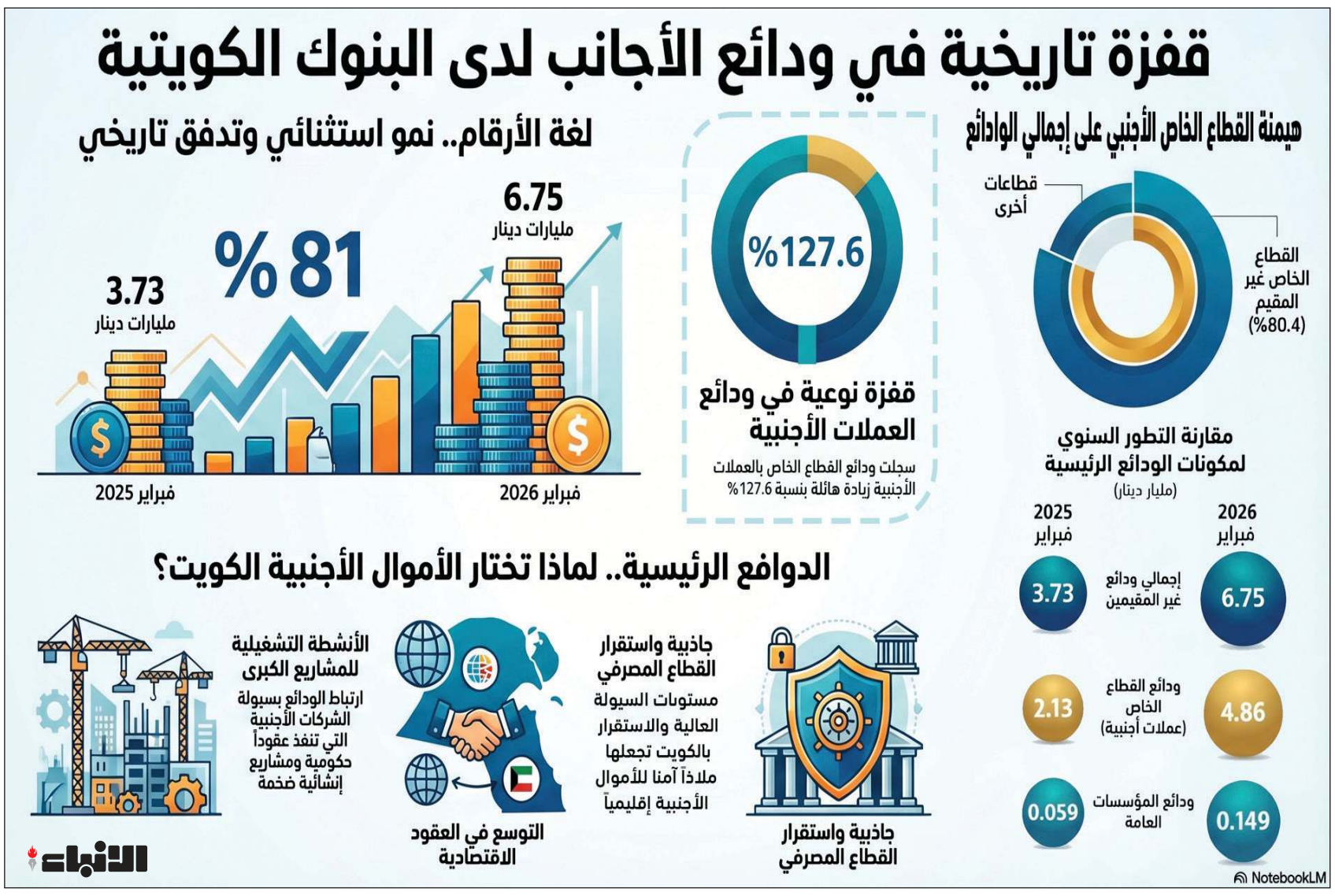

أحمد مغربي

في وقت تتزايد المنافسة الإقليمية على استقطاب السيولة ورؤوس الأموال، تبرز البنوك الكويتية بوصفها مستودعا متناميا للقيمة والودائع، بعدما أظهرت قدرتها على استيعاب كميات أكبر من الأموال الأجنبية غير المقيمة، ليس فقط كحركة مصرفية عابرة، بل كتطور يعكس ثقة متزايدة في البيئة النقدية والمصرفية الكويتية. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية خاصة حين ترتبط بودائع (الأجانب) غير المقيمين من شركات ومؤسسات أجنبية وأفراد، لأنها تمثل في جوهرها أموالا خارجية تبحث عن ملاذ مصرفي آمن ومرن وقادر على الاحتفاظ بالسيولة وإدارتها. وفي هذا السياق، سجلت الكويت واحدة من أكبر القفزات خلال عـــام واحد، مع ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى البنوك المحلية إلى 6,75 مليـــارات دينار بنهاية فبراير 2026، في مستوى يعكس تحولا واضحا في حجم هذه الأموال وطبيعة مصادرها. ومن زاوية الحركة الزمنية، فإن إجمالي الودائع الأجنبية سجل ارتفاعا كبيرا خلال عام واحد فقط، إذ كانت ودائع غير المقيمين قد بلغت 3,73 مليارات دينار في فبراير 2025، لتسجل في فبراير 2026 مستوى 6,75 مليارات دينار، ما يعني أن الزيادة خلال 12 شهرا بلغت أكثر من 3 مليارات دينار، وبنســـبة نمو تقارب 81٪. وهذه قفزة كبيرة جدا لا يمكن التعامل معها على أنها تغير عابر، لأنها تعكس تحولا فعليا في حجم الأموال الأجنبية المودعة لدى البنوك المحلية خلال عام واحد فقط. لكن التدقيق في تفاصيل هذا الصعود يظهر أن القوة الأساسية وراءه جاءت من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية. فهذه الودائع ارتفعت من 2,13 مليار دينار في فبراير 2025 إلى 4,86 مليارات دينار في فبراير 2026، بزيادة قدرها 2,72 مليار دينار ونسبتها 127,6٪.

في المقابل، ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالدينار من 550,4 مليون دينـار إلى 561,9 مليون دينار فقط، أي بزيادة قدرهـا 11,5 مليون دينار ونسبتها 2,1٪، وهذا يعني بوضوح أن الزيادة فـي الإجمالي لم تأت من نمو قوي في الودائع المحلية المقومة بالدينار، بل من تضخم ملحوظ في الودائع الأجنبية.

وعند تفكيك الرصيد الإجمالي، يتبين أن ودائع القطاع الخاص غير المقيم استحوذت وحدها على 5,43 مليارات دينار بنهاية فبراير 2026، أي ما يعادل نحو 80,4٪ من إجمالي ودائـع غير المقيمـين، وهذه الحصة المرتفعة تكشف عن أن المشهد تقوده بدرجة حاسمة أموال القطاع الخاص الأجنبي، سواء كانت مرتبطة بشركات غيـر مقيمة، أو بجهات أجنبية تدير سـيولتها عبـر البنـوك المحلية، أو بأعمـال وعقـود تتطلـب الاحتفاظ بأرصدة مصرفية داخل الكويت.

كمـا توضـح الأرقـام أن الهيكل الداخلـي لهذه الودائع يميل بصورة حادة إلى العملات الأجنبية، إذ بلغت حصـة الودائع الأجنبية من إجمالي ودائع القطاع الخاص غير المقيم نحو 89,7٪، مقابـل 10,3٪ فقـط للدينار الكويتي، ما يرسـخ دلالة أساسـية مفادهـا أن البنـوك الكويتيـة باتت تسـتوعب فـي المقام الأول سـيولة أجنبيـة خارجيـة أكثـر مـن كونها تستقطب تحويلا كبيرا نحو الودائع المحلية المقومة بالدينار.

أمـا ودائع الحكومـة غير المقيمة فقد بلغت 149,9 مليون دينار بنهاية فبراير 2026، مقارنة مع 228,3 مليون دينـار في فبراير 2025، وتبقى هذه الفئة محدودة الوزن، إذ لا تمثل سوى نحـو 2,2٪ من إجمالـي ودائع غير المقيمين، ورغم محدودية هذه الحصة، فإن وجودها يعكس استمرار وجود حسابات مرتبطة بجهات حكومية أو رسمية غير مقيمة تحتفظ بأرصدة لدى البنوك المحلية.

وفيما يتعلق بودائع المؤسسـات العامة غير المقيمـة، تظهر البيانات أن هـذا البند بلغ 149,1 مليون دينار بنهاية فبراير 2026، مقابل 59,0 مليون دينار في فبراير 2025، بزيادة قدرها 90,1 مليون دينار ونسبتها 152,7٪، ورغم أن هذه النسـبة تبدو مرتفعة جدا، فإن الوزن المطلق لهذا البند يظل محدودا، إذ يمثل نحو 2,2٪ فقط من الإجمالي، كمـا أن هذه الزيادة، على قوتها النسبية، لم تكن العامل الحاسم في القفزة السنوية، لأن أثرها العددي يبقى أقـل بكثير من تأثيـر الزيادة الكبيـرة في ودائـع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية.

وبالتالـي بلـغ إجمالـي ودائـع الحكومات والمؤسسات العامة الأجنبية في البنوك المحلية مستوى 1,32 مليار دينار.

وعلـى مسـتوى تطـور الأشـهر الأخيرة، تكشـف البيانات أن مسار الصعـود لم يكن طفرة مؤقتة خلال شـهر فبراير 2026 فقط، بل تسارع بوضـوح خلال النصـف الثاني من 2025، فقـد ارتفع الإجمالي من 4,05 مليارات دينـار في مارس 2025، ثم إلى 4,8 مليارات دينار في شهر مايو، واختتم العام الماضي عند مستوى 6,39 مليارات دينار، وهذا المسـار يوضح أن القفـزة لم تكن حدثا منفصلا، بل جاءت بعد موجة تراكمية من الصعود، خاصة في الأشهر التي شهدت توسعا واضحا في الودائع الأجنبية.

وعند البحث في الأسباب الجوهرية وراء هذه القفزة، يتبين أن العامل الأول يتمثل في طبيعة ودائع الأجانب غير المقيمين نفسها، حيث ترتبط بشكل مباشر بأنشـطة الشركات الأجنبية العاملة في البـلاد، خاصة تلك التي تنفذ عقودا حكومية أو مشاريع كبرى، وهذه الشركات تحتفظ بسيولتها داخل البنـوك المحلية لتغطيـة التزاماتها التشـغيلية، مـا يؤدي إلـى تضخم الأرصدة المصرفية خلال فترات تنفيذ الأعمال.

العامـل الثانـي يرتبط بتوسـع النشاط الاقتصادي المرتبط بالعقود والمشاريع، حيث يؤدي دخول شركات جديدة أو توسع أعمال شركات قائمة إلى زيادة حجم الأموال المتداولة داخل النظام المصرفي، وغالبا ما تكون هذه الأموال تشغيلية بطبيعتها، ما يجعلها سريعة النمو، لكنها في الوقت ذاته عرضة للتقلب.

أمـا العامـل الثالـث فيتمثـل في جاذبية القطاع المصرفي الكويتي، الذي يتمتع بمستويات عالية من الاستقرار والسيولة، ما يجعله وجهة مناسبة للاحتفاظ بالأموال الأجنبية، خاصة في بيئـة إقليمية تتسـم بالتذبذب. هذه الميـزة تعزز من قـدرة البنوك المحلية على جذب السيولة الخارجية وإدارتها بكفاءة.

قطاع البنوك استحوذ على 65,6٪ منها بأرباحه البالغة 1,67 مليار دينار

«الشال»: 2,54 مليار دينار أرباح 135 شركة مدرجة في 2025

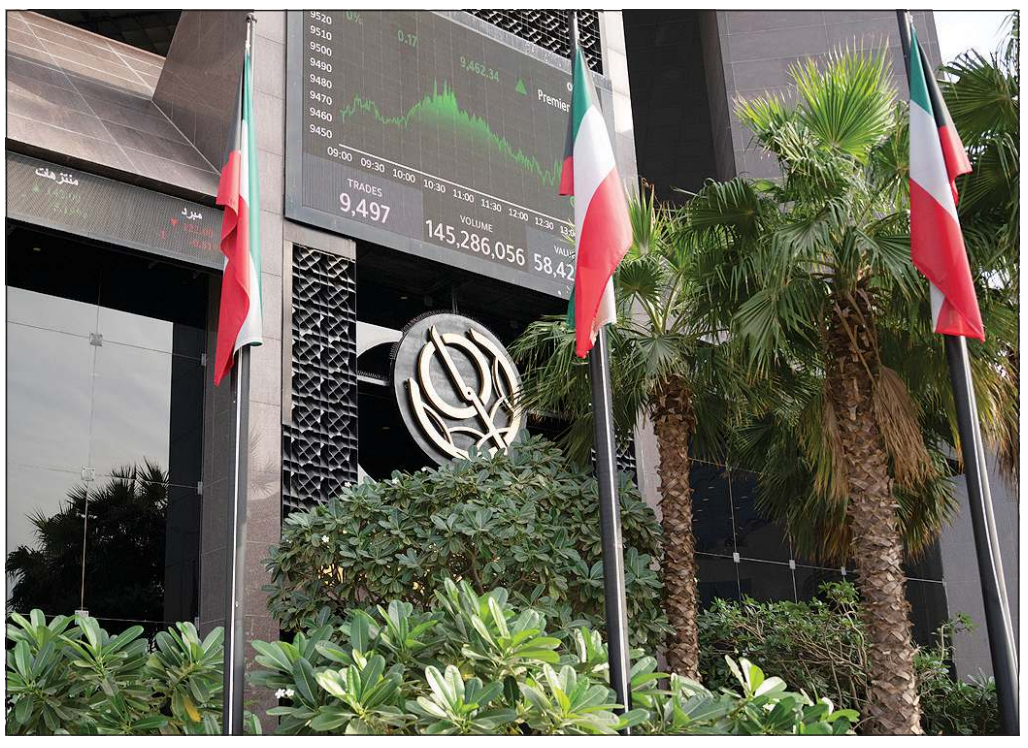

ذكر تقرير الشـال الاقتصادي الأسبوعي، أن 135 شركة مدرجة في بورصة الكويت، تشكل نحو 96,4٪ من إجمالي الشركات المدرجة البالغ عددها 140 شركة، أعلنت عن نتائج أعمالها لعـام 2025، حيث حققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 2,54 مليار دينار، بانخفاض 6,4٪ عن مستوى أرباح نفس الشركات لعام 2024 والبالغ نحو 2,72 مليار دينار.

وأوضح التقرير أن 7 قطاعات من أصل 13 قطاعا نشـطا حققت ارتفاعـا فـي مسـتوى ربحيتها، فيما حققت 3 قطاعات انخفاضا، وقطاعـان انتقلا من الربحية إلى الخسائر، وقطاع وحيد عمق من خسـائره، مشـيرا إلى أن أفضل القطاعـات أداء من حيـث ارتفاع القيمة المطلقة، كان «الاتصالات» بارتفاع أرباحه 154,7 مليون دينار أو بنسبة 79,5٪، لتصل إلى 349,3 مليون دينـار، مقابل نحو 194,6 مليون دينار في العام السابق.

من جهة أخرى، أشار «الشال» إلى أن 86 شركة أعلنت عن رغبتها توزيع أرباح، من ضمنها 54 شركة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية فقط و12 شركة أعلنت عن توزيع أسهم منحة فقـط، و20 شـركة أعلنت عن رغبتها في توزيع مختلط ما بين أربـاح نقدية وأسـهم منحة، بينما أعلنت 49 شركة عن رغبتها بعدم توزيع أرباح. أما من جانب المساهمة النسبية، فقد حقق قطاع البنوك أكبر مساهمة في أرباح كل الشركات بنحو 65,6٪ من إجماليها، ببلوغ أرباحه الصافية نحو 1,67 مليار دينار، مقابل نحو 1,66 مليار دينـار حققها في عـام 2024، أي بارتفـاع بنحو 10,3 ملايين دينار أو بنسبة 0,6٪.

وأشـار تقرير «الشال» إلى أن عدد الشركات الرابحة بلغ 113 شركة والخاسرة 22 شركة، مقابل العدد ذاته للعينة نفسها عن عام 2024، وحققت 90 شركة تقدما في أدائها، وضمـن تلك الشـركات زادت 75 شركة مستوى أرباحها، و15 شركة إما انتقلت من الخسائر إلى الربحية أو خفضت مستوى خسائرها، أي أن 66,7٪ من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء.

وأضاف أن عدد الشركات التي حققت تقدما في أدائها من العينة نفسها كان 82 شركة في عام 2024. وبلغ عدد الشـركات التي تراجع أداؤهـا العام الفائت 45 شـركة، ضمنها 16 شركة زادت من خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر، و29 شـركة انخفضـت ربحيتها، مقابل 53 شركة حققت تراجعا في أدائها ضمن العينة ذاتها لعام 2024.

وفـي قائمـة أعلى الشـركات تحقيقـا للأربـاح، ذكـر التقرير أن 10 شـركات حققت أعلى قيمة أربـاح بنحو 2,02 مليار دينار أو نحـو 79,2٪ مـن إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات التي أعلنت عن نتائجهـا، أو نحو 65,8٪ من جملة الشركات الرابحة.

وتصدرها بيت التمويل الكويتي بنحـو 632,1 مليون دينار، وجاء بنك الكويـت الوطني في المرتبة الثانية بنحو 575,6 مليون دينار، وحققت شركة الاتصالات المتنقلة (زين) المرتبة الثالثة بنحو 238,5 مليون دينـار، بينما احتل البنك التجاري الكويتي المرتبة الرابعة بنحو 121,2 مليون دينار.

«بورصة الكويت» تسجل أقل الخسائر عالمياً خلال مارس بـ 1,8٪

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أداء عدد من الأسـواق المالية المنتقاة خلال شهر مارس الماضي، حيث أشار إلى أن أداء معظم أسواق العينة كان سالبا خلال الشهر الماضي، وذلك بسبب التطور السلبي للأحداث الجيوسياسية في المنطقة، حيث بلغ عدد الأسواق الخاسرة 12 سوقا مقابل سوقين رابحين مقارنة مع نهاية شهر فبراير.

من ناحية أخرى، أوضح «الشال» أن بورصة الكويت كانت أقل الأسـواق ضمن العينة تسجيلا للخسائر في شهر مارس الماضي بنحو 1,8-٪، لتكون بذلك مجمل خسـائرها منذ بداية العام نحو 5,5-٪، بينما أكبر الرابحين بورصة مسقط التي كسب مؤشرها نحو 10,5٪، أي مازالت أكبر الرابحين منذ بداية العام بمكاسب استثنائية بنحو 39,2٪. وكانت المكاسب الأخرى في شهر مارس من نصيب السوق السعودي بتحقيقه نحو 5,0٪، ليصبح ثاني أكبر الرابحين وبنحو 7,2٪، بينما الخاسر الأكبر كان سوق دبي بفقدان مؤشره نحو 18,0-٪، أي تلاشت مكاسبه منذ بداية العام وانتقل إلى المنطقة السالبة بخسائر بنحو 10,1-٪.

وأشـار التقرير إلى أن ثاني أكبر الخاسـرين كان السوق الهندي بفقدان مؤشـره نحو 11,5-٪، لتصبح مجمل خسائره خـلال الربع الأول من العام الحالي نحو 15,6-٪، أي ثاني أكبر الخاسرين، وتلاهما في الانخفاض، السوق الألماني بنحو 10,3-٪، سوق أبوظبي بنحو 10,1-٪، ومن ثم السوق الياباني والفرنسي بنحو 9,6-٪ و8,9-٪، على التوالي.

وأضاف «الشال» أن بورصتي البحرين وقطر سجلتا خسائر بنحو 7,8-٪ لكل منهما، يلحقهما السـوق البريطاني بخسائر بنحو 6,7-٪، ليصبح أقل الرابحين منذ بداية العام بنحو 2,5-٪، أما السوق الصيني فقد سجل خسائر بنحو 6,5-٪، يليه مؤشر داو جونز للولايات المتحدة بنحو 5,4-٪.

وتوقع تقرير الشال أن يتراوح أداء هذه الأسواق خلال الشهر الجاري بين نقيضين، اما ارتفاع كبير لمؤشـرات معظم أسواق العينة، أو انخفاض كبير لها، والأمر لا يتعلق بأداء الشـركات، وإنما بما يحدث بعد مهلة الأسبوعين لوقف القتال في إقليمنا، فالمكاسـب سوف تكون كبيرة إن تم التوصل إلى حل دائم، أو حتى هدنة مفاوضات طويلة، والعكس تماما صحيح.

«الإحصاء» العماني:

3,5 مليارات دولار الاستثمارات الكويتية بالسلطنة بنهاية 2025

كونا، أظهرت بيانات مركـز الإحصاء العماني الصادرة أمس، تصدر الكويت قائمة الدول العربية في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشـر في سلطنة عمان بحجم اسـتثمار يبلغ 1,36 مليار ريال عماني (نحو 3,5 مليارات دولار) بنهاية الربع الأخير من عام 2025.

ووفق الإحصاءات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومـات العماني، جاءت الكويت بالمرتبة الثالثة عالميا في قائمة الدول المستثمرة بالسلطنة بعد المملكة المتحدة التي استحوذت على نحو 52٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بقيمة بلغت 16,4 مليار ريال (نحو 43 مليار دولار) ثم الولايات المتحدة بإجمالي استثمار بلغ نحو 8,5 مليارات ريال (نحو 22 مليار دولار).

وأشارت القائمة إلى حلول الصين في المرتبة الرابعة بنحو 887 مليون ريال (2,3 مليار دولار) ثم قطر بنحو 763 مليون ريال (1,98 مليار دولار) والإمارات بنحو 626 مليون ريال (1,62 مليار دولار) والبحريـن بـ 528,5 مليون ريال (1,37 مليـار دولار) ثم هولندا وسويسرا والهند على التوالي. وأظهرت الإحصاءات تسجيل سلطنة عمان نموا بنسـبة 8,1٪ في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليبلغ نحو 31,4 مليار ريال عماني (نحو 81,5 مليار دولار) بنهاية الربع الأخير من العام الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024.

وأظهرت الإحصاءات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن قطاع استخراج النفط والغاز استحوذ على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما نسبته 80,9٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة بلغت 25,41 مليار ريال عماني، وبتدفقات 2,52 مليار ريال عماني. وبينت الإحصاءات أن قطاع الصناعة التحويلية حل في المرتبة الثانية بقيمة استثمارات بلغت حتى نهاية الربع الرابع من العام الماضي مليارين و673,8 مليون ريال عماني، مسجلا انخفاضا في التدفقات النقدية والبالغـة 127 مليون ريال عماني، فيما حل قطاع الوسـاطة المالية في المرتبة الثالثة بإجمالي استثمارات تقدر بـ 1,5 مليار ريال عماني محققـا انخفاضا في التدفقات والبالغة 69,1 مليون ريال عماني.

13,99 مليون دينار لإنشاء 10 محطات وقود جديدة في «المطلاع»

ذكرت مجلة ميد أن شركة البترول الوطنية الكويتية استقبلت العطاءات المالية لتنفيذ مشروع تطوير 10 محطات وقود جديدة في مدينة المطلاع.

وقالت المجلة إن أقل العروض المالية بلغ 13,99 مليون دينار حازته إحدى الشركات، وذلك من بين 14 مقاولا قدموا عروضا مالية للمشروع. وتراوحت بقية العروض المالية المقدمة بين نحو 15,15 مليون دينار و27,4 مليون دينار، ما يعكس تباينا ملحوظا في تقديرات التكلفة بين الشركات المتنافسة على المشروع.

ويأتي مشروع محطات الوقود الجديدة في المطلاع في إطار خطط مؤسسة البترول الكويتية لتوسيع شبكة محطات الوقود وتلبية احتياجات المناطق السكنية الجديدة، بما يواكب التوسع العمراني وزيادة الكثافة السكانية المتوقعة في المدينة.